

د. رعوف عباس: رجال الأعمال يسيطرون على الحياة السياسية في مصر
بقلم: سعيد السويركى

- أكد فى لقاء عقد بالحزب الناصرى أن ديمقراطية ما قبل الثورة أكذوبة كبرى
- فؤاد سراج الدين قال لى : كيف أحصل على 3 أصوات وأنا عندى 30 خداما فى البيت.
- النظام السياسى قبل الثورة كان تابعا اقتصاديا وسياسيا لبريطانيا.
- تزوير الانتخابات وضعت بذرتة بعد دستور 1923.
- لا توجد ليبرالية نستوردها أو نشترتها من السوير ماركت.
- رئيس شركة قطاع عام قال لى : أنت يا واد بتصدق اللى بيقوله عبد الناصر!
- الحزب الحاكم ينفرد بالسلطة والمعارضة هامشية.

مصر لم تشهد ديمقراطية حقيقية قبل ثورة 23 يوليو 1952 بل على للعكس سيطرة الأحزاب التى ولدت بين أحضان الاحتلال الإنجليزى وفى أروقة القصر الملكى على الحياة السياسية ولم تقدم شيئا يذكر لصالح التطور الديمقراطى ولا حتى على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى، بل وأخفقت فى إنجاز مهمة الاستقلال وخروج الاحتلال.

وكل تراث التزوير فى الانتخابات البرلمانية وضعت بذرتة بعد دستور 1923، وكانت كل انتخابات تشهد إعادة توزيع الدوائر الانتخابية ويستعان بأصوات الموتى والمسافرين، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد - حسب تعبير الدكتور رعوف عباس أستاذ التاريخ ورئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية فى اللقاء الذى أقيم بمقر حزب الناصرى الأسبوع الماضى لاستعراض الحرية الليبرالية وأثرها على الحياة السياسية فى مصر. بل لم تكتمل مدة أى برلمان قبل الثورة وضرب رعوف عباس مثلا ببرلمان 1924 الذى عقد فى مارس وحل فى ديسمبر من نفس العام، وبرلمان 1926 الذى أجمع ثلاث مرات وتم تعطيل الحياة النيابية بعدها، وكأن متوسط عمر الوزارة 14 شهرا ولم يحكم الوفد غير 8 سنوات رغم شعبيته، وكان الإنجليز "لما يزهقوا" يفرضون انتخابات تأتى بـ"الوفد" ولما تنته المهمة "يأخذ شلوت".

وأشار المؤرخ الكبير رعوف عباس إلى حوار قصير دار بينه وبين فؤاد سراج الدين عن الانتخابات حيث قال الأخير "أنا حصلت على 3 أصوات دا أنا عندى 30 خداما فى البيت!!" فى معرض حديث سافر

عن انتخابات ما قبل الثورة والتزوير الذى نشأ وترعرع فى أحضان الإنجليز والملك وأحزاب الأقلية التى لعبت أدوارا رئيسية فى إفساد التجربة الحزبية.

ولم يحقق النظام الذى تمخض عن ثورة 1919 الاستقلال ولا العدالة الاجتماعية - والكلام للمؤرخ الكبير رعوف عباس- بل مجرد (شوية) قوانين اجتماعية لم تسفر عن تقدم ملموس فى حياة الناس بل حققت سيطرة مطلقة للإدارة، وخرجت (مناشدات) إلى كبار ملاك الأراضي للالتزام بالقانون. ورغم ظهور تيارات سياسية مثل مصر الفتاة - والتيار الاشتراكي- فلم يكن لهما تأثير فاعل فى الحياة السياسية ولم يدخل إبراهيم شكرى -مصر الفتاة- البرلمان سوى بوزن عائلته الكبيرة، وكانت الأحزاب أبعد ما تكون عن الديمقراطية، وإنبابة عن الأمة فى قضايا مصيرية هو تقليد بدأه سعد زغلول بالحصول على حق الوكالة عن الأمة وتم فصل غالبية (الوفد) وبقي زعيم الحزب يشكل الحزب كما روى ولم يكن هناك أى مستوى تنظيمى ولا قواعد تنظيمية عريقة.

وتساءل رعوف عباس أين كان (الوفد) حين ألغت ثورة يوليو 1952 الأحزاب وقال لقد عقد (الوفد) مؤتمرات وندوات - قبل الثورة- وأطلق شعارات وأفكارا كبيرة لم تتبلور أو تترجم، الإصلاحية جاءت من أفراد مستقلين لا علاقة لهم بالأحزاب، وتناول رعوف عباس الليبرالية وقاعدتها من النظام الحر حيث حرية الفكر والاعتقاد والتعبير، وقال أنها مجموعة من الحريات المركبة ولا بد من توافر شروط لتحقيقها لا يمكن أن نستوردها فلا توجد (ليبرالية) جاهزة نشترها من السوبر ماركت وقال: أن مصر صاحبة أكبر سلطة مركزية فى التاريخ.

وشهدت البلاد فى فترات تاريخية تراكما رأسمالى لدى أسر محددة ونمت طبقة رأسمالية جديدة تدخلت فى عمليات الزراعة والتصنيع، وكان 60% من صادرات مصر من الأقمشة حتى أوائل القرن 18 تذهب إلى فرنسا وأسبانيا، وجاءت الحملة الفرنسية لتستوفى حاجتها من المواد المصرية، ومع تجربة محمد على تم التركيز على إنشاء جيش وإدارة حديثة وبدأت تخرج طبقة كبار الملاك التى تستثمر فقط فى الأرض وتم ضرب مشروع محمد على.

ولم يكن هناك بديل وطنى ودخل رأس المال الأجنبى لملء فراغ غياب الدولة وبدأ تغيير توجه الاقتصاد المصرى من تجربة الاعتماد على الذات إلى سوق للقطن لتغذية المصانع الأوروبية، فالقطن كان يذهب إلى بريطانيا وشهدت مصر تحولات فى القرن 19 حيث أصبحت طبقة كبار الملاك هى المسيطرة وصغار الملاك هى القاعدة العريضة، وفى مجال التعليم اقتصر الأمر على أبناء كبار الملاك الذين سافروا فى بعثات إلى الخارج وجاءوا بأفكار منقولة تحمل إعجابا وانبهارا بالغرب. والجميع أمن أن حق دخول البرلمان يجب أن يقتصر على أبناء الأسر الكبيرة وهم ينوبون عن الأمة، وهذه العقلية سادت وهى التى قادت ثورة 1919 بعد ضرب مصطفى كامل ومحمد فريد، ولا تجد فى أدبيات ثورة 19

مطالبة بالدستور بل بالاستقلال وأهمل سعد زغلول الدستور وقال (وقته ليس الآن) وخرج الدستور بعد أن أرسل إلى اللجنة التشريعية - وقتها- وسعوا سلطات الحاكم فى الدستور وقلصوا سلطات الأمة ولم تستفت الناس بل صدر بمرسوم ملكى. ولم يكن صعبا العصف بالدستور وبعد أقل من شهرين خرج قانون الأحكام العرفية وفيه قيود على الحريات التى نص عليها الدستور والملك وفق الدستور له حق إصدار قرارات لها قوة القانون بعرضها على البرلمان أم لا؟

وقبل أن يستعرض المؤرخ الكبير رعوف عباس مؤشرات سقوط النظام السياسى الذى أقامه دستور 1923، أكد إن إفساد القطاع العام جاء بفعل البيروقراطية وقال أنا شخصيا استفدت من القطاع العام وكنت مراجع حسابات وحينما رأيت الفساد فى موقع عملى ذهبت إلى رئيس الشركة وعرضت عليه الأمر لمواجهة التخريب المتعمد للقطاع العام فقال لى: "أنت يا واد بتصدق اللى بيقوله عبد الناصر؟! وأرسلت شكوى إلى الرئيس جمال عبد الناصر بالأمر.

والدكتور رعوف عباس ينتمى إلى جيل من الرواد الذين أتوا إلى الطبقة العاملة وكانت رسالته للمجستير وكذلك الدكتوراه عن العمال والفلاحين، وهو إحدى العلامات الرئيسية فى هذا الوطن أو "الشمندورات" كما جاء على لسان الكاتب الكبير أحمد الجمال أمين الإعلام بالحزب الناصرى الذى أدار اللقاء، وقال الجمال إن رعوف عباس لا يتخلى عن انحيازه رغم حياده العلمى، وهو يستحق احتفال تلاميذه به بكتاب تذكارى عنه، فقد شارك فى المظاهرات ضد الاحتلال الإنجليزى وتطوع فى الحرس الوطنى وتخرج فى كلية الآداب قسم تاريخ وشارك فى العديد من المؤتمرات العلمية وحظى بتقدير دولى كبير، وسخر أحمد الجمال من المشاريع الأمريكية التى تبشر بـ"الليبرالية" وتطلق الشعارات دون أن تطبقها هى ذاتها.

وأضاف: أن التاريخ ليس ثارات متبادلة بل حلقات متصلة، وطالب بالاستفادة من دروس الماضى وأن نعرف كيف نتعامل مع المستقبل، وشهدت الندوة حضور نخبة من القيادات الحزبية بينهما أحمد حسن الأمين العام للحزب الناصرى وحامد محمود نائب رئيس الحزب وحفلت بمداخلات هامة شارك فيها جمعة حسن الأمين العام المساعد والمهندس أحمد عبد الرحمن والقيادى اليسارى أحمد شرف وآخرون. واتفقت فى معظمها مع ما سرده رعوف عباس الذى تناول أزمة النظام السياسى ونهاية طريق تميز بملاح ليبرالية فى إطار التبعية الاقتصادية والسياسية لبريطانيا بقيادة نخبة اجتماعية تمثلت فى البرجوازية المصرية وكان المؤرخ الكبير قد توقف عند محطات رئيسية فى معرض حديثه عن التجربة الليبرالية وقال: لقد وصلت مصر إلى مفترق الطرق فى يوليو 1952.

كانت البرجوازية المصرية، الزراعية تتولى قيادة العمل السياسى وتتميز بتبعية للاحتلال البريطانى الذى بادر باقتراح إقامة حكم نيابى دستورى فى مصر عام 1922، وصدر بعد ذلك دستور عام 1922، بأمر

ملكى منح الملك صلاحيات كبيرة، أدت إلى إضعاف التجربة الليبرالية حيث استعان الملك بالأحزاب الصغيرة، التي تولت أكثر من مرة تزوير الانتخابات بطرق شتى، والملاحظة الأساسية أنه منذ برلمان 1924، تعاقب على مصر عشرة مجالس برلمانية منتخبة لم يكمل أى منها سنواته الخمس التي نص عليها الدستور الأمر الذى خلق حالة من عدم الاستقرار النيابى، امتدت إلى الأحزاب وأثرت من ثم على الاستقرار السياسى فى مصر قبل الثورة.

ورغم وجود الوفد كحزب للأغلبية، يدافع عن الأمة ومصالحها فإن الصلاحيات الواسعة التي تمتع بها رئيس الوفد على الدوام أضعفت بنيته الديمقراطية، كما تعددت الانشقاقات وخرجت أحزاب أخرى من عباءة الوفد الذى وصل إلى خطبته الكبرى عندما قبل العودة إلى الحكم بناء على طلب السفير الإنجليزى فى مصر وبعد أن حاصرت الدبابات البريطانية القصر الملكى وأجبرت الملك على تكليف رئيس الوفد مصطفى النحاس بتشكيل الحكومة وهو الحادث الذى يعرف حتى الآن بحادث 4 فبراير 1942.

ولأن للحياة الحزبية لم ترض المصريين، ولأن النظام السياسى فى مصر كان قد فقد مشروعيته ووصل إلى أقصى درجات ضعفه لم تجد الثورة أى مقاومة حين قررت حل الأحزاب فى يناير 1953.

أزمة النظام السياسى الجديد فى مصر تكاد تكون مشابهة لما كانت عليه قبل 23 يوليو 1952، فالحياة الحزبية التي عادت لا تزال تحبو وتغلب عليها السلبيات أكثر من الإيجابيات، صحيح أنه يوجد فى مصر 16 حزبا، لكن من بينها ستة أحزاب موقوفة قضائيا بسبب صراعات داخلية على منصب رئيس الحزب، ويكاد ينفرد الحزب الوطنى الحاكم بمجمل الحياة السياسية فى مصر مكونا طبقة حاكمة من نوع جديد.

وإذا كانت مصر قبل الثورة تحكمها برجوازية اجتماعية كانت تستند إلى ملكية زراعية، فإن الطبقة الحاكمة فى مصر تستند حتى الآن إلى النظام السياسى وأصبح لوبى رجال الأعمال يفوض نفسه بشكل كبير على تشكيلات الأحزاب السياسية والنيابية، وحتى فى مشروعات القوانين والتشريعات التي تحيلها الحكومة التي يغلب عليها التكنوقراط أكثر من رجال السياسة.

وفى ظل انفراد الحزب الحاكم بالسلطة تبدو أحزاب المعارضة الأخرى هامشية حتى أن مجموع ما حصلت عليه أحزاب المعارضة من مقاعد فى البرلمان يكاد يماثل ما حصلت عليه جماعة الأخوان المسلمين المحظورة وهو 17 مقعدا فى المجلس النيابى الذى تم انتخابه نهاية عام 2000.

وإذا كانت مصر قبل الثورة تشكو من تزييف إرادة الناخبين فإن هذه الشكوى لم تنقطع بعد الثورة حتى الآن، وأن اختلفت درجات تزييف إرادة الناخبين، حتى أن انتخابات البرلمان التي أجريت عام 1976، حينما كان ممدوح سالم رئيسا للوزراء تؤرخ باعتبارها أنزه انتخابات من نوعها في مصر.

وإذا نظرنا إلى الحياة النيابية في مصر منذ التعددية عام 1976، سوف نلاحظ أن برلمان عام 76، تم حله عام 79، لإخراج معارضى كامب ديفيد من البرلمان فيما تم حل برلمان عام 1984، بعد ثلاثة أعوام لعدم دستوريته وتم حل برلمان 87، بعدها بثلاثة أعوام لعدم الدستورية أيضا ولم يستقر البرلمان سوى في دورتيه الأخيرتين 1990، 1995، وان كانت دعوات عدم الدستورية لا تزال تلاحق البرلمان الأخير.

ولا تختلف الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية كثيرا والحالة الاجتماعية في مصر 52، ترتبط ارتباطا وثيقا بالملكية الزراعية التي قسمت الناس بين ملاك وإجراء، وحتى داخل طبقة الملاك تظهر فئة الإقطاعيين مقابل صغار الملاك وحسب إحصاءات عام 1937، فإن نسبة المعدمين من سكان الريف كانت تصل إلى 76%، ارتفعت إلى 80% عام 1952، أما صغار الملاك فكانوا يشكلون 94% من نسبة من يملكون الأراضي ولم يتجاوز ما يملكون 19.2 قيراط أى أقل من فدان وكان نصف فى المائة يملكون 37% من الأراضي الزراعية عام 1952.

وقد أدت هذه الأوضاع إلى ظهور مصطلح مجتمع النصف فى المائة الذى يملك كل شئ بينما 99.5% لا يملكون. لكن الملاحظة الأساسية هى عدم وجود ثورات اجتماعية حادة أو دموية من جانب الفقراء، لكنها خلقت حالة من الحراك الاجتماعى، وبدأت تظهر بعض الأفكار عن الإصلاح الزراعى وإعادة توزيع الملكية الزراعية، وكذلك ضرورة مد التعليم إلى كل أنحاء مصر، وهو ما نتج عنه قانون إلزامية التعليم الذى نص على ضرورة تعليم الجميع حتى نهاية المرحلة الابتدائية، لكن الأفكار والحلول للواقع الاجتماعى الصعب لم يصاحبها تغييرات جذرية، وان مهدت الطريق للاستقبال الشعبى الحافل لثورة يوليو 1952.

ولم تعد مصر هى مجتمع النصف فى المائة ولم تعد الحياة الاجتماعية مرتبطة بالملكية الزراعية بعد أن نجحت ثورة يوليو 52 فى تفتيت الملكيات الزراعية وإعادة توزيع الأراضي على الفلاحين فيما عرف باسم قوانين الإصلاح الزراعى.

ونجحت ثورة يوليو فى بناء شريحة كبيرة هى الطبقة الوسطى المصرية التى أصبحت تضم الموظفين الحكوميين وأصحاب المشاريع التجارية والصناعية الصغيرة، وتلاشت الفوارق بين الطبقات بحيث أن التحرك من طبقة إلى أخرى اجتماعيا وماديا أصبح أمرا ميسورا.

لكن الاشتراكية الاجتماعية التي عاشتها مصر سرعان ما تعرضت لضربة قاصمة بإعلان الانفتاح الاقتصادى وإلغاء الاقتصاد الموجه، وسيادة آليات السوق مما أدى إلى خصخصة المشروع الصناعى الكبير الذى أرسنه ثورة يوليو، وعادت الفوارق بين الطبقات إلى الاتساع على حساب الطبقة الوسطى الذى كان تأكلها وانهارها سريعا فى الثمانينات والتسعينيات فظهرت العديد من السلبيات الاجتماعية، أبرزها زيادة أعداد المتعطلين عن العمل خاصة من خريجي الجامعات والمتعلمين والذين تصل أعداد بطالتهم إلى 18.3% فى حين تبلغ النسبة العامة للبطالة 6.6% من قوة العمل وزادت بالتالى معدلات الفقر التى تتجاوز 20%، من عدد السكان حسب إحصاءات عام 2002 وإذا كانت معدلات التنمية فى مصر قد سجلت مؤشرات إيجابية خلال النصف الأول من التسعينيات فإنها بدأت تتجه إلى السلب فى النصف الثانى، فى الوقت الذى ظهرت فيه طبقة جديدة من رجال الأعمال حلوا محل طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية ولم يعد خافيا تأثير ظهور هذه الطبقة على زيادة الفقر، وعلى التأثير فى صناعة القرار السياسى.

بينما تزداد المشاكل الاجتماعية بفعل تسريح العمال وتوقف الدولة عن توظيف الخريجين وإرهاق الميزانية العامة بسداد الديون المحلية والخارجية علاوة على خدمة وفوائد هذه الديون كما شهدت مصر ظاهرة أخرى وهى هروب رجال الأعمال بأموال البنوك والتي قدرتها تقارير اقتصادية بنحو 60 مليار جنيه خلال العشرين عاما الماضية.